الكاتب: د. **عبد المالك الصادق**
جامعة محمد خيضر بسكرة

عنوان المقال: **مؤامرة العقداء أثناء الثورة الجزائرية 1958-1959 (قراءة في الأسباب والنتائج وردود الفعل داخلا وخارجا)**

البريد الالكتروني: abdelmaleksadek10@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/03/05 **تاريخ القبول:** 2020/03/16 **تاريخ النشر:** 2020/03/31

مؤامرة العقداء أثناء الثورة الجزائرية 1958-1959 (قراءة في الأسباب والنتائج وردود الفعل داخلا وخارجا)

الملخص بالعربية:

ان موضوع مؤامرة العقداء أثناء الثورة الجزائرية، من بين المواضيع الحساسة الجديرة بالدراسة، باعتبار أن القضية من أصعب القضايا والملفات التي عالجتها المحكمة العسكرية للثورة الجزائرية، لأن المتهمين فيها هم من أبرز اطارات الثورة التحريرية المباركة سواء في الولاية الأولى(الأوراس-النمامشة)أو القاعدة الشرقية، حيث تم نطق وتنفيذ حكم الاعدام في اربعة منهم وهم: محمد العموري، احمد نواورة، مصطفى لكحل، محمد الطاهر عواشرية، أما بقية الأحكام فقد قضى خلالها بقية المتهمين فترة تراوحت بين سنة وسنتين سجنا نافذا.

كانت التهم ثقيلة جدا وخلف الحكم تداعيات خطيرة وردود فعل متباينة سواء في الداخل او الخارج وكاد يعصف بمسار حافل وبطولات ناجحة حققها جيش وجبهة التحرير الوطني لولا الحكمة والتعقل اللذين تحلى بهما قادة الثورة في مواجهة المؤامرات والدسائس والخطط التي دبرت ضد الثورة من طرف غلاة المعمرين والحركى خاصة بعد تولي الجنرال شارل ديغول سدة الحكم من خلال مسعاه الرامي الى إجهاض الثورة بأي ثمن و ضرب الوحدة الوطنية للشعب الجزائري الداعم لجبهة وجيش التحرير من اجل استقلال الجزائر.

كلمات مفتاحية: الثورة، المؤامرة، العقداء، المحاكمة، الاعدام، الاستقلال

Abstract :

The subject of the conspiracy of the colonels during the Algerian revolution is considered as the sensitive topics worth studying, considering that the issue is one of the most difficult cases and files dealt with by the military court of the Algerian revolution, because the accused in it are among the most prominent frameworks of the blessed editorial revolution, whether in the first state (Awras-Namash) Eastern, where the death sentence was pronounced and carried out in four of them: Muhammad al-Amouri, Ahmad Nawwarah, Mustafa Lakhal and Muhammad al-Tahir Awashirya. As for the rest of the rulings, the rest of the defendants spent a period ranging from one to two years in prison.

The charges were very heavy, and the ruling left behind serious repercussions and mixed reactions, both at home and abroad, and it was almost ravaged by a track full and successful championships achieved by the army and the National Liberation Front were it not for the wisdom and rationality that the leaders of the revolution faced in the face of the conspiracies, intrigues and plans that were masterminded against the revolution by the ultra-urban and dynamic, especially after General Charles de Gaulle assumed power through his endeavor to abort the revolution at any cost and to strike the national unity of the Algerian people supporting the Front and the Liberation Army for the independence of Algeria.

Key words: Revolution , conspiracy, colonials, Trial, excursion, independence.

مقدمة:

نشطت بعض القيادات العسكرية أثناء الثورة التحريرية لمساندة لجنة التنسيق والتنفيذ في مسعاها من أجل ايجاد حل توافقي لمسألة القيادة في المنطقة الأولى وناحية سوق اهراس اللتين تغيبتاعن فعاليات مؤتمر الصومام المنعقد بتاريخ 20أوت 1956، حيث أبان محمد العموري عن قدرة فائقة من أجل المساهمة في اعادة ترتيب أوضاع البيت الأوراسي.

انتهى المؤتمر وخرج بقرارات حاسمة شكلت بعض نتائجه جدلا في كتابات بعض المؤرخين، فعلى الرغم من أنه نظم الثورة التحريرية سياسيا وعسكريا وتنظيميا، الا أن ذلك لم يمنع من حدوث بعض التطورات خلال سنوات 1956- 1957- 1958، كان أولها اختطاف فرنسا لطائرة الوفد الخارجي ثم عزل الثورة بمد الأسلاك الشائكة المكهربة على طول الحدود الشرقية والغربية واخرها مؤامرة العقداء، والتي خلفت وقائعها ردود فعل متباينة سواء في الداخل أو في الخارج.

والسؤال المطروح: ماهي خلفيات ونتائج تلك المؤامرة؟ وهل فعلا تورط محمد العموري ومن معه في محاولتهم الانقلابية ضد الحكومة المؤقتة، أم أن هناك سببا اخر للحادثة؟ وكيف كانت ردود الفعل في الداخل والخارج؟.

1-خلفياتها التاريخية:

1-1-نتائج مؤتمر الصومام:

بتاريخ 20 أوت 1956 انعقد مؤتمر الصومام بعد مسيرة سنتين من الكفاح المسلح، وخرج بقرارات مهمة أرست مبدأ القيادة الجماعية على أسس متينة، حيث حددت وثيقته مذهب جبهة وجيش التحرير الوطني ونظامهما الداخلي، والعلاقات بين الداخل والخارج[1]، وضرورة خلق قيادة جديدة للثورة التحريرية التي فقدت أبرز عناصرها في الأشهر الأولى من اندلاعها ومن ثم التوجه إلى بناء واقع جديد بإعادة تنظيم المناطق وهيكلتها حيث رقيت إلى ولايات، كما تمت الدعوة إلى ترتيب بعض الأولويات في المناطق التي تغيبت عن الحضور لفعاليات المؤتمر نتيجة العديد من الأسباب لعل أهمها بعض الخلافات الداخلية حول

القيادة في المنطقة الأولى مثلا، والتي استشهد قائدها مصطفى بن بو لعيد يوم 22 مارس 1956، وهو الذي كان يدعوا إلى ضرورة عقد مؤتمر تقييمي للعمل المسلح منذ انطلاق الثورة، فكان من ضمن أولويات لجنة التنسيق والتنفيذ[2]، اعادة ترتيب الأوضاع في الأوراس بعد أن تجاوبت قيادات من الصف الثاني والثالث معها، من أمثال محمد العموري[3]، وصالح قوجيل وغيرهم، والذين أبدوا استعدادهم لتقديم يد العون و الذي تجسد على أرض الواقع بعد زيارة العقيد عميروش إلى المنطقة[4].

1-2- هيكلة الولاية التاريخية الأولى 1957:

ابتداء من 02 فيفري 1957، وبعد أشهر من عملية القرصنة الجوية الفرنسية للطائرة التي كانت تقل الوفد الخارجي للثورة الجزائرية يوم 22 أكتوبر 1956 وصلت إلى قيادات المناطق الثلاث للولاية الأولى استدعاءات من لجنة التنسيق والتنفيذ التي غادرت إلى تونس للحسم في أمر قيادة الولاية الأولى، حيث أشرف العقيد أوعمران[5] مسؤول الشؤون العسكرية في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني على الاجتماع مباشرة[6]، من أجل الوصول إلى حل يرضي كل الأطراف بعد مرحلة المشاورات والمساعي التي قادها كل من ابراهيم مزهودي، وعمار بن عودة في البحث عن حل لمشاكل القيادة كسبيل وحيد لانهاء حالة النزاع على السلطة هناك[7].

تكلف ابراهيم مزهودي بمشكلة النمامشة، وعمار بن عودة بمنطقة سوق أهراس، لكن رغم ذلك بقيت الأمور متأزمة نتيجة موالاة قادة المنطقة الأولى لأحمد محساس[8]، الذي فر فيما بعد إلى ألمانيا بمساعدة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة.

بعد سلسلة المشاورات تشكلت قيادة الولاية الأولى على النحو التالي:

- محمود الشريف[9]،عقيد قائدا للولاية.
- محمد العموري ،رائد سياسي الولاية.
- عبد الله بهوشات [10]، رائد عسكري الولاية.
- أحمد نواورة[11]، مكلف بالاتصال والأخبار.

- علي الحركاتي، مكلف بالتموين.

أما المناطق فقد تشكلت قياداتها كما يلي:

- الأولى، يقودها حيحي المكي.

- الثانية، يقودها محمد بوعزة.

- الثالثة، يقودها أحمد بن عبد الرزاق.

- الرابعة، يقودها محمود قنز.

- الخامسة، يقودها راجعي عمار.

- السادسة، يقودها صالح بن علي سماعلي[12].

أججت هذه التعيينات نار الصراعات الداخلية بعد أن وجد بعض القادة أمثال عباس لعزوز، أنفسهم مهمشين حيث تم ابعادهم من القيادة الجديدة التي طرح تشكيلها العديد من التساؤلات، خاصة حول شخصية محمود الشريف الذي لم يكن تعيينه محل اجماع وبأنه ليس الرجل المناسب ليحل محل الشهيد مصطفى بن بولعيد[13] على عكس لجنة التنسيق والتنفيذ التي رأت فيه وبحسب قادتها بأنه الأقدر لتنقية الأجواء، واعادة الأمور إلى طبيعتها نظرا لثقافته ومهنيته ومقدرته على التعايش بذكاء مع الواقع الجديد[14].

2- الأزمة:

رسخ مؤتمر الصومام مبدأ القيادة الجماعية و دعى إلى ضرورة فتح جبهة التحرير الوطني لكل التيارات الأخرى، وهو مبدأ دافع عنه عبان رمضان[15]، على الرغم من معارضة العسكريين من أمثال بن طوبال لخضر[16]، وأوعمران، خوفا من طموح القيادة الجديدة وتحولها إلى قوة ثالثة تتفاوض مع فرنسا[17]، لكن حنكة وذكاء عبان ساهما في اقناع محمد العربي بن مهيدي وأغلبية المعارضين من أمثال كريم بلقاسم[18] وزيغود يوسف وأوعمران نفسه، ليقرر لخضر طوبال في الأخير قبول الأمر الواقع[19].

تحول مبدأ الداخل على الخارج والسياسي على العسكري وهما مبدأين أقرهما مؤتمر الصومام، إلى اشكالية وعقدة حقيقة لدى بعض قادة الثورة خاصة الوفد الخارجي، مما

اضطر عضو لجنة التنسيق والتنفيذ بن يوسف بن خدة طرح فكرة انشاء حكومة مؤقتة مصغرة لوضع حد لكل الخلافات التي ستعيق تقدم مسار الثورة[20]، لأن هاذين المبدأين ساهما في تحول الصراع بين الثورة والاستعمار من صراع بين عسكريي الطرفين، إلى مفاوضات بين سياسيي الطرفين، وهذا ما يفسر قبول العسكريين الذين شاركوا في المؤتمر بالأمر، بالاضافة إلى رغبة عبان رمضان في ابعاد الوفد الخارجي، وهو أمر تأكد بعد ارسال لمين دباغين إلى القاهرة، وتكليفه بمهمة قيادة الوفد هناك[21].

خلال سنة 1957، عرفت الجزائر العاصمة اضطرابات خطيرة جدا، بعد أن نجح العربي بن مهيدي في تنشيط العميات الفدائية في أحياء المعمرين الفرنسيين، فكانت ردة فعل السلطات الفرنسية عنيفة، حيث مارست سلسلة من الاعدامات والتصفيات الجسدية ضد الجزائريين بعد عجزها عن المواجهة منذ معركة الجزائر، أين فشل الجنرال ماسو في التصدي للوضع الجديد منذ ديسمبر 1956 الى غاية سبتمبر 1957[22]، لتغادر بذلك لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائر باتجاه تونس شهر جويلية 1957 من أجل لملمة الجراح واعطاء نفس جديد للثورة.

تزعم عبان رمضان السياسيين ليجد نفسه من جديد في مواجهة العسكريين الذين كان على رأسهم كريم بلقاسم هذه المرة، ليظهر تحالف جديد يجمع كلا من بن طوبال وبوصوف[23]، أو الباءات الثلاثة الذين رفضوا توجهات عبان رمضان لقيادة الثورة[24].

تزايدت حدة الخلافات وكثرت الانتقادات بين طرفي النزاع ليتم في الأخير اللجوء إلى القاهرة لعقد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية شهر أوت 1957 ليشهد هذا التاريخ ميلاد لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية ونهاية مسيرة عبان رمضان السياسية[25].

كشف مؤتمر القاهرة انتصار كريم بلقاسم في دعوته إلى ضرورة ازالة أي عائق تنظيمي وبشري يعرض إلى زعزعة الاستقرار ويهدد تلاحم الأعضاء المؤسسين لجبهة التحرير الوطني، وهي دعوة إلى ضرورة العودة إلى الدور الذي لعبه القادة الأوائل في اعداد وتنظيم وتفجير الثورة، والعمل اليد في اليد للدفاع عن الأولوية التي تولها القيادة من أجل تشكيل الحكومة

المؤقتة[26]، بعد الفترة الحرجة التي مرت ولازالت تمر بها الثورة من خلال الصعوبات التي أصبحت تشكلها السدود الشائكة المكهربة والتي تزامن انتهاء العدو الفرنسي من عملية انجازها على انشغال القادة بخلافاتهم الداخلية، لتتطور الأوضاع فيما بعد وتتشكل لجنة التنسيق والتنفيذ الثالثة[27]، والتي رأت أنه بات من الضروري السعي الى تشكيل قيادة موحدة لجيش التحرير الوطني، مهمتها توحيد ورص الصفوف و قد أطلق عليها لجنة العمليات العسكرية مهمتها قيادة الكفاح المسلح من الحدود الشرقية إلى الحدود الغربية[28].

3-لجنة العمليات العسكرية(COM)1958:

3-1- ظروف تأسيسها:

بعد الفترة الحرجة التي عاشتها الثورة التحريرية، وبعد الصدمة العنيفة منذ اكتشاف الطريقة التي مات بها عبان رمضان أين ندد بعض القادة ومن بينهم عمارة العسكري من خلال خطابه شديد اللهجة الذي وجه إلى لجنة التنسيق والتنفيذ متسائلا عن الأسباب التي دفعتهم إلى تصفيته ليمنح هذا الأمر الفرصة للسلطات الفرنسية للقيام بعمليات عسكرية من جهة وتقديم تنازلات بسيطة لصالح الجزائريين من جهة أخرى[29]، ليتم في الأخير الاتفاق والدعوة إلى ضرورة تكوين هيئتين للعمليات العسكرية واحدة في الشرق و الثانية في الغرب يوم 10 أفريل 1958[30].

توحد الجيش تحت سلطة اللجنة العسكرية التي أوكلت لها مهمة قيادة الكفاح المسلح بعد أن تم الاتفاق والوصول إلى تسوية تم من خلالها مراعاة مبدأ التمثيل الجهوي لكل الولايات[31]، لتكون بذلك همزة وصل بين القادة في الداخل والقيادة في الخارج لمواصلة المجهود الذي تقوم به لجنة التنسيق والتنفيذ من أجل تجاوز الصعاب ودعم المجهود العسكري[32].

3-2- لجنة الشرق:

اسندت قيادتها إلى العقيد امحمدي السعيد[33]، قائد الولاية الثالثة، وعين محمد العموري نائبا ممثلا للولاية الأولى فيما مثل الولاية الثانية عمار بن عودة، أما عمارة بوقلاز فقد كان ممثلا للقاعدة الشرقية[34].

3-3- لجنة الغرب:

قادها العقيد هواري بومدين[35]، قائد الولاية الخامسة وعين الصادق دهيليس قائد الولاية الرابعة نائبا له، وكان مقرها مدينة وجدة بالمغرب الأقصى، أما الشرقية فاتخذت من غار ديماو بتونس مقر لها[36].

4-3- نشاطاتها:

عقد امحمدي السعيد أولى اجتماع له للجنة الشرق، بعد أن أحاط نفسه بالعديد من المستشارين العسكريين الفارين من الجيش الفرنسي، دون اسناد أية مسؤولية لمساعديه الذين أبدوا استياءا شديدا للأمر، مما دفعهم إلى اقتراح هيكلة بديلة تم عرضها عل الباءات الثلاثة للنظر فيها[37]، حيث صودق عليها من طرف كريم بلقاسم الذي أسند التموين والتنظيم للعقيد محمد العموري، وتولى بوقلاز العمليات العسكرية في حين تولى عمار بن عودة مهمة الاستخبارات، أما امحمدي السعيد فلم يعلق على هذه التغيرات وهذه المهام مكتفيا بالصمت وتنفيذ الأوامر[38].

رغم الصعوبات التي تعرضت لها لجنة العمليات العسكرية في الشرق واتهامها بالفشل والتقصير في أداء المهام الموكلة لها، ورغم كل ما قيل عنها عن عدم جدواها في تحقيق أي تقدم يذكر في الميدان وبأنها حلبة لصراع متواصل بين امحمدي السعيد ونوابه، مما أثر على نشاط جيش التحرير على الحدود، وأدى إلى عملية افلاس عملياتي، الا أن شهادة عمار بن عودة تؤكد عكس ذلك بدليل التقدم الذي تحقق بعد مهاجمة الخطوط المكهربة أين رفض امحمدي السعيد الفكرة متهما نوابه بالعصيان والخروج عن طاعة القائد، وفشل العملية التي تناولتها الصحف الفرنسية في اليوم الموالي، ومن بينها جريدة لوموند بعد استهداف

ونسف خط موريس بتاريخ 1958/07/5، باستعمال سلاح البانقالور، وهو ما يؤكد نجاح العملية في الشرق[39].

3-5- مشاكلها:

اصطدمت لجنة العمليات العسكرية في الشرق ببعض المشاكل والعقبات التي حالت دون النجاح في الميدان نظرا لغياب التنسيق بين القائد ونوابه، وغياب دعم الولايات والتسيير السيء بناءا على الولاءات الشخصية[40]،حيث كان لكل فئة نظامها الخاص، كما أن الملتحقين الجدد من الجيش الفرنسي لا يزالوا حديثي العهد بروح الانضباط التي تربوا عليها في الجيش الفرنسي والتي كانت كافية لنجاحهم وبالتالي فان الاعتماد عليهم من طرف القائد امحمدي السعيد بات أمرا مسلما به، فعمت بذلك الفوضى وأصبحت السيطرة عليهم صعبة للغاية[41].

ساهمت الخلافات في الحد من المبادرة في الميدان نظرا لعدم التجانس بين قيادات اللجنة الشرقية حيث يؤكد محمد الطاهر عواشرية[42]، قائد القاعدة الشرقية على اتساع الهوة بينهم، بعد أن وجهت تهمة الجهوية إلى امحمدي السعيد[43]، ونفوره من نوابه وحبه للسلطة، وكذا أحقية عمار بن عودة في القيادة، لينطلي هذا الادعاء على محمد العموري وعمارة بوقلاز اللذين اقتنعا بأن عضويتهم هذه ما هي الا محاولة لإبعادهم وعن قصد عن قيادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية[44]، رغم تفانيهم واتقانهم للعمل، في لجنة العمليات، وايمانا منهم بروح المسؤولية الملقاة على عاتقهم سواء في مصلحة النقل أو في التموين والتسليح العام في الولاية الأولى والقاعدة الشرقية[45]

بعد وصول الجنرال شارل ديغول للحكم، ساد جو من التوتر في كوم الشرق، بعد أن فرض هذا الأخير حلوله الاستسلامية تحت العديد من المسميات (سلم الشجعان، مشروع قسنطينة، القوة الثالثة)، وكذلك مخططات الجنرال شال، ثم الادعاءات الخبيثة عن تورط بعض قادة الثورة في صراع الأجنحة على السلطة في فرنسا، بدليل اعدام الأسرى الفرنسيين، والتي روجت لها سلطات الاحتلال بتاريخ 08 ماي 1958، متناسية أن ذلك

الاجراء ما هو الا ردة فعل على المجازر التي ارتكبتها فرنسا في حق المدنيين في المناطق الشرقية[46].

أمام هذه الوضعية الصعبة ونظرا لنقص السلاح والمؤونة واجهت الثورة في عملية اختراق خط موريس صعوبات جمة جعلتها ترفع التحدي وتقع في اشتباك مباشر مع الجيش الفرنسي ليتطور الأمر، ويستسبل جيش التحرير في معركة سوق أهراس الكبرى أواخر شهر أفريل 1958، وتليها عمليات اختراق كبرى ابتداء من 18 ماي 1958 إلى غاية 18 ديسمبر 1958 في كل من الماء الأبيض والكويف والعوينات ونقرين وبوشقوف ومداوروش وسوق أهراس، أين استشهد خلالها حوالي 243 شهيد[47].

بدأت الصورة تتضح شيئا فشيئا بعد فقدان أكثر من (6000) مجاهد في فترة قصيرة[48]، وانتقاد محمد العموري لأداء اللجنة في اجتماع 02 جوان 1958، الأمر الذي جعل الخلاف يتطور إلى مواجهة مباشرة مع لجنة التنسيق والتنفيذ التي كانت بدورها تخطط وبعد استشارة بعض قيادات الداخل إلى تجسيد مشروع الحكومة المؤقتة على أرض الواقع[49]، نتيجة عدم جدوى عملها، وخلافات أعضائها، وغياب الثقة بينهم، وظهور تحالفات بين العقداء (العموري، بن عودة، بوقلاز) ضد امحمدي السعيد -المتهم بالتحيز لصالح الضباط الفارين من الجيش الفرنسي وعلى رأسهم الرائد ايدير-، وأنصاره الذين اتهموا العموري بالسعي لخنق الولايتين الثالثة والرابعة، والقيام بدعاية مضادة وحاقدة لكل ماهو قبائلي، وضد القبائل في لجنة التنسيق والتنفيذ[50].

3-6- حل لجنة العمليات العسكرية:

اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ في شهر سبتمبر 1958 بالقاهرة، واتخذت اخر قرارها قبل أن تعوض بالحكومة المؤقتة وهو الغاء لجنة العمليات العسكرية واستدعاء قادتها في الشرق للمحاسبة.

سافر قادة لجنة العمليات العسكرية الشرقية إلى القاهرة ظنا منهم أن الأمر يتعلق باجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية، لكنهم تفاجئوا فور وصولهم بسحب جوازات

سفرهم ووقوفهم في شبه محاكمة أمام لجنة التنسيق والتنفيذ التي أصدرت في حقهم عقوبات متفاوتة[51]، حيث أدرك محمد العموري بأن امحمدي السعيد خطط وبدعم من كريم بلقاسم للإيقاع به وبرفقائه في كوم الشرق، بعد أن تم اتهامهم بالتقصير في أدائهم المهام[52].

تمت العقوبات على النحو التالي بعد حل اللجنة بتاريخ 13 سبتمبر 1958:

-تعليق نشاط امحمدي السعيد لمدة شهر مع اقامة قسرية في القاهرة.

- تعليق نشاط عمار بن عودة لمدة ثلاثة أشهر مع اقامة قسرية بلبنان.

- توقيف عمارة بوقلاز عن ممارسة أي نشاط عسكري، وانزال رتبته مع الاقامة القسرية في بغداد.

- معاقبة محمد العموري بتوقيفه عن ممارسة أي نشاط عسكري وانزال رتبته إلى نقيب لفترة غير محدودة بسبب اثارة الشقاق والجهوية مع الاقامة القسرية في جدة.

4- اجتماع الكاف، الظروف والملابسات والنتائج نوفمبر 1958:

أدى حل لجنة العمليات العسكرية ومعاقبة أعضائها في الشرق إلى ردود فعل متباينة ومتناقضة نتيجة اتهام كريم بلقاسم بالتحيز في اصدار الأحكام، حيث عبر محمد العموري عن رفضه لها مبديا استعداده لتحمل التبعات ان تسبب في أي خطأ يذكر، لكن محاولاته فشلت لأن القرار تم اتخاذه وانتهى الأمر، وبأن الوقت غير مناسب وضيق للنظر في طلب محمد العموري الأمر الذي اضطر لجنة التنسيق والتنفيذ إلى اتخاذ قرار مهم وهو الاعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة بتاريخ 19-09-1958، والتي تم الاعتراف بها وعلى مضض من طرف الحكومة المصرية، حيث صرح بن طوبال بأن الجانب المصري استغل فرصة معارضة محمد العموري بها من أجل تدبير مؤامرة للانقلاب عليها بدعوى عدم ثقة القاهرة في شخصية رئيسها فرحات عباس الذي أبدى في نظرها ميولات أخرى في مؤتمر طنجة شهر أفريل 1958، بعد اقرار الأحزاب المغاربية الثلاث تشكيل جبهة موحدة تحول دون تزعم جمال عبد الناصر للقومية العربية[53].

يذكر الشاذلي بن جديد أن محمد الطاهر عواشرية عقد سلسلة من الاجتماعات في القاعدة الشرقية بالمنطقة الأولى والثانية والثالثة في انتظار وصول العقيد عميروش وسي الحواس، حيث كان الجو خلالها مشحونا، وممزوجا باتهامات تتلخص في مجملها حول حالة البؤس التي تعيشها مناطق الداخل في حين أن الحكومة المؤقتة كانت تتمتع بامتيازات خاصة، كما طرحت خلال هذه اللقاءات فكرة استبدال فرحات عباس بالأمين دباغين، اضافة إلى الاحتجاج حول مقتل عبان رمضان[54].

نضجت فكرة الاطاحة ببعض عناصر الحكومة المؤقتة عندما التقى محمد العموري بمصطفى لكحل[55]، المعروف في الأوساط المصرية باسم جميعي سعدية – في القاهرة، والذي أصدر في حقه عبد الناصر اعلانا – فور وصوله إلى مصر- يقضي بضرورة الحفاظ على سلامته، وبأن أي اعتداء عليه هو اعتداء على الحكومة المصرية[56]،والتقى محمد العموري ومصطفى لكحل بفتحي الذيب، حيث تم عقد اجتماع معه أكثر من مرة، كما تم الاتصال ببوصوف وبن طوبال شهر أكتوبر لإبلاغه عن سعيهما للإطاحة بكريم بلقاسم، وهو أمر ذكره محمد زروال[57]، وأكده فتحي الذيب الذي ذكر بأن كل تحرياته الدقيقة أكدت أن بوصوف وبن طوبال كانا على اتصال وثيق بمحمد العموري ومصطفى الأكحل، وأن الاتصال تم في القاهرة دون علم أعضاء الحكومة المؤقتة[58].

قبل مغادرته إلى جدة ذكر عمار بن عودة بأنه التقى محمد العموري في فندق فيكتور بالقاهرة، وبأن هذا الأخير أبدى استيائه وسخطه من العقوبة ومن فرحات عباس، وبأنه عازم على العودة واعادة الاعتبار لنفسه، ليضيف بن عودة بأنه قد نصح العموري بعدم المجازفة على الانقلاب ليتأكد بعد ركوبه الطائرة بأن العموري ومصطفى لكحل سيتوجهان إلى طرابلس الليبية[59]،أما عمارة بوقلاز الذي غادر باتجاه العراق فيؤكد بأنه كان على علم بنوايا العموري حيث يقول: "... كان يعتزم اللجوء إلى استعمال القوة كوسيلة للضغط على كتلة العسكريين في قيادة الثورة وحملهم على التراجع عن قراراتهم واصلاح ما كنا نعتبره جميعا استبدادا بالرأي، وتجاوزات تعود إلى حسابات شخصية"[60].

أما الوردي قتال المتواجد في القاهرة في تلك الفترة فقد ذكر بأن محمد العموري اتصل به محتجا على تصرفات كريم، وطلب منه الانضمام اليه لمعاقبة بعض وزراء الحكومة المؤقتة، واعادة الاعتبار للولاية الأولى، الا أنه رفض الفكرة ونصح محمد العموري بأن لا يجازف لأن العواقب ستكون وخيمة[61].

بقي محمد العموري في اتصال مع فتحي الذيب، سرا وعلانية من أجل المساعدة في تنفيذ المخطط بمساعدة مصطفى لكحل و الدعم الايجابي الذي تلقاه من صالح بن يوسف المعارض للرئيس التونسي لحبيب بورقيبة والمؤمن بفكرة جيش مغاربي رفقة عبد الكريم الخطابي[62]، ليقرر في الأخير التوجه إلى ليبيا لطلب الدعم من عبد الله بلهوشات وأحمد نواورة، وهو ماتم فعلا حيث و فور وصوله أرسل اليه السائق عمار قرام في أمر بمهمة من أجل نقله من طرابلس إلى تونس لعقد اجتماع طارئ بينه وبين قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية،علما أن عمار قرام كان في البداية يجهل شخصية مرافقيه[63].

5- وصول محمد العموري إلى الكاف وتسيير الاجتماع:

فور وصوله إلى مدينة الكاف التونسية استقبل محمد العموري من طرف على حموش، ليلتحق عبد الله بلهوشات بصحبة صهره الصادق محتالي فيما بعد[64]، ليباشر هؤلاء الاجتماع رفقة حوالي أربعين مجاهدا في الطابق التاسع بإحدى عمارات مدينة الكاف بتاريخ 12 نوفمبر 1958، وتم تكليف داودي عبد السلام بمهمة الحراسة[65].

حضر أحمد نواورة وعبد الله بلهوشات، وصالح السوفي وشويشي العيساني ومحمد الشريف مساعديه ومحمد الطاهر عواشرية من القاعدة الشرقية والولاية الأولى[66]، وماهي الا لحظات فقط من بداية الاجتماع حتى تم تطويق المكان من طرف قوات الحرس التونسي التي باشرت القبض على المجموعة تباعا.

أما أبرز النقاط التي نوقشت في الاجتماع فهي:

- عدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة.
- القبض على بعض الوزراء وسجنهم في مكان بعيد.

- الاستيلاء على كل مراكز الحدود التونسية شمالا وجنوبا وادارتها بصفة مستقلة[67].

6- اكتشاف المؤامرة:

قبل أيام من اكتشاف المؤامرة، قام كل من كريم بلقاسم وامحمد يزيد بزيارة إلى مدينة القصرين التونسية، أين يتواجد صالح بن علي سماعلي - قائد المنطقة السادسة تبسة- حيث شرح له الظروف الخطيرة التي سيتسبب فيها محمد العموري ومن معه، طالبا مساعدته لوضع حد لها[68]،لكن صالح بن علي طلب من كريم بلقاسم استصدار أمر من الحكومة المؤقتة للقيام بتلك العملية فاستجاب كريم بلقاسم للطلب، ونفذ صالح بن علي الأمر فعرض عليه منصب قيادة الولاية الأولى التي رفضها بدعوى عدم وراثة المسؤولية ليترتب عن هذا الرد اثار سلبية فيما بعد لصالح بن علي سماعلي رفقة محمود الشريف، والولاية الأولى ككل[69].

استقبل الرئيس التونسي لحبيب بورقيبة كرين بلقاسم الذي أخبره عن الخطط ككل، وعن علاقة العموري بصالح بن يوسف، وبأن الاثنين سيقومان بانقلاب على الحكومتين التونسية والجزائرية، وبأنه أي كريم قد استدعى فريقا مكونا من جنود الولايات لإتمام المهمة لكن الحبيب بورقيبة رفض تدخل جيش التحرير وبالتالي تولى الحرس التونسي القيام بالمهمة[70]، فتمت بعد ذلك مداهمة مكان الاجتماع يوم 16 نوفمبر 1958، والقبض على المجتمعين باستثناء ثلاثة تمكنوا من الفرار[71].

تولى قيادة العملية محجوب بن علي على رأس قوة أوهمت الجميع بأن عملية التفتيش تخص بعض التونسيين[72]، ولما سمح له بالدخول ألقي القبض على أفراد المجموعة - بعد أن أمر محمد العموري رفاقه بعدم تبادل اطلاق النار-، وسلموا واحدا بواحد، إلى قيادة الثورة التي زجت بهم في سجن طبرسق، ثم شرعت في محاصرة القاعدة الشرقية وقطع التموين عنها، لتجد تلك المنطقة نفسها بين مطرقة جيش الحدود بقيادة علي منجلي وسندان الجيش الفرنسي الذي شيد الحدود بأسلاك شائكة مكهربة[73].

7- من اكتشف المؤامرة؟

اختلفت وتعددت الروايات حول تلك المسألة ومن بينها ما يلي:

- فور وصول محمد العموري إلى مدينة طرابلس أقام في منزل أحل الليبيين الأوفياء للثورة الجزائرية يدعى سالم شلبك الذي يحسن اللهجة البربرية، وأثناء مهاتفة العموري لجماعته فهم شلبك الحديث جيدا، ونظرا لخوفه على مستقبل الثورة أبلغ كريم بلقاسم بالأمر، مما جعله يتتبع اتصالاته لإلقاء القبض عليه[74].

- يؤكد صالح قوجيل بأن عمار قرام هو من أبلغ القيادة بالأمر مدعيا انقاذه للثورة والحكومة المؤقتة من محاولة انقلاب مدبرة ضدها[75]، وهو أمر نفاه عمار قرام مدعيا أنه وفور وصوله إلى مدينة الكاف ترك محمد العموري هناك ثم اتجه إلى تونس العاصمة ألين التقى شقيقه بلقاسم، فأبلغه بالتفاصيل فنصحه أخوه بالإبلاغ عن الحادثة، فاتجه الاثنان إلى كريم بلقاسم، وتم اعلامه بالأمر، وهي الفرضية الصحيحة لأن عمار قرام أصبح فيما بعد السائق الشخصي لكريم الذي لا يثق في أي أحد سوى حاشيته بحكم منصبه الحساس[76].

- اكتشف محمود الشريف عودة محمد العموري ومخطط الانقلاب صدفة، فسارع للاستنجاد ببوصوف الذي لم يكترث للأمر، فأبلغ كريم بلقاسم فوجده مترددا، حيث اختار التهدئة والتقليل من خطورة الأمر، وبعد الحاح شديد قرر كريم وبن طوبال ايقاف العموري ومن معه[77].

8- المحاكمة والاعدام: (جانفي –مارس 1959):

بعد عملية القبض على المجموعة على الساعة الحادية عشر ليلا، تم اقتيادهم إلى ثكنة الحرس الجمهوري بمنطقة القبة بتونس العاصمة[78]، وبعد مكوثهم يوما هناك تمت عملية المناداة على كل من محمد العموري، وأحمد نواورة ومحمد عواشرية وبلهوشات وصالح قوجيل، وتم نقلهم إلى ثكنة قبلاط ليتم بعد ذلك حجزهم في غرف منعزلة تحت حراسة جنود شبان تم تجنيدهم من طرف علي منجلي[79].

مكث المسجونون مدة يومين في السجن، وفي اليوم الثالث زارهم كريم بلقاسم ومحمود الشريف وبن طوبال، وبلهجة غاضبة وجه كريم كلامه مخاطبا: "أنتم من أردتم الوصول إلى

هذه الوضعية"، أما بن طوبال فبدأ بضربهم بواسطة عصا، فأوقفه عمار بلعقون معاتبا اياه بعبارة اهتز لها بن طوبال نفسه متوقفا عن الضرب بعدها: "سي بن طوبال لما كنت مجروحا في الأوراس اهتممنا بك وبجراحك والان تضربنا"[80].

بدأ التحقيق مع الجميع من طرف أحمد بن الشريف، وبعد الانتهاء من العملية تم ترتيب ملفات الادانة التي قدمت إلى كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة المؤقتة ووزير الدفاع، طالبا الاذن بتنظيم محكمة عسكرية لمحاكمتهم[81]، ويبدو من خلال سرعة التحقيق أن الملف أغلق بعد اعترافات العموري ومصطفى لحكل بتورط المخابرات المصرية في تدبير المؤامرة لكن تحت أية ظروف تم أخذ تلك الاعترافات؟[82].

بتاريخ 20 جانفي 1959 شكلت الحكومة المؤقتة محكمة عليا للنظر في القضية مؤلفة من العقيد هواري بومدين كرئيس لها، وسليمان دهيلس وأحمد قايد كمستشارين، ومن المساعدين الممثلين للولايات، فشغل على منجلي من الولاية الثانية منصب وكيل عام للثورة، بينما تم توكيل الطاهر الزبيري[83] للدفاع عنهم، بمساعدة عدد من المجاهدين من عدة ولايات[84].

بعد توجيه التهم التي أحيل من أجلها محمد العموري ومن معه إلى المحكمة العسكرية دافع الطاهر الزبيري ملتمسا التخفيف عن المتهمين خاصة العموري ليختتم الأمر في الجلسة الأخيرة بإعلان بومدين عن انتهاء المحاكمة ورفع الجلسة دون اصدار أي حكم، الأمر الذي جعل هيئة الدفاع والمتهمين يضنون بأن هناك جلسة أخرى، غير أن الأمر حسم وتم الاطلاع على الأحكام من خلال احدى نشريات جبهة التحرير الوطني[85].

في العشرين من شهر فيفري 1959 وعلى الساعة التاسعة والنصف مساءا حكمت المحكمة العسكرية للثورة الجزائرية على كل من محمد العموري، و أحمد نواورة ، ومحمد الطاهر عواشرية ومصطفى لكحل حكما بالإعدام تحت طائلة تهم كثيرة وثقيلة منها اثارة الشقاق وخفض معنويات الجيش ورفض الطاعة وافشاء أسرار مع سبق الاسرار، والتآمر مع دولة أجنبية ضد الثورة، وهي تهم يعاقب عليها قانون الانضباط العام والقضاء العسكري

لجيش التحرير الوطني بموجب الباب الثاني من الفصل الثالث الفقرة ج ، تتراوح فيها العقوبات من تنزيل للرتبة و المروق من الوطنية إلى الاعدام، فيما تراوحت بقية الأحكام ما بين سنة إلى سنتين سجنا نافذة[86].

من خلال التهم الموجهة للأربعة يبدو أن الحكم بالإعدام مبالغ فيه بعض الشيء، نظرا للماضي المشرق والمسيرة النضالية لهؤلاء، فالإعدام تجاوز خطير وغير مبرر حيث يرى مصطفى هشماوي بأن القرار اتخذ من أجل اقصاء وتجاهل اطارات القاعدة الشرقية مثلا، وبأن قدوم امحمدي السعيد قد أدى إلى حدوث تلك الانزلاقات[87]، وبأن العقوبة كانت قاسية جدا تجاوزت التأديب والعقاب، وظهرت في صورة أشد وأقصى وهي الانتقام[88] أما الحاج عزوط وهو أمين عام في وزارة الخارجية بعد الاستقلال فيؤكد أن توجيه تهمة الخيانة العظمى من طرف بومدين لهؤلاء القادة ليس لها أي أساس من الصحة، والهدف منها هو التخلص منهم لتهيئة نفسه للحكم[89].

نفذ حكم بالإعدام في الليلة 17.16 مارس 1959.

9- ردود الفعل الداخلية:

أدى حادث اعتقال واعدام قادة الأوراس والقاعدة الشرقية إلى ردود فعل متفاوتة وصعوبات كبيرة برزت إلى الوجود من قبل وتزايدت خاصة بعد تعيين الضباط الفارين من الجيش الفرنسي في مهام قيادية[90]، وتهميش بعض المجاهدين الذين استبسلوا في الميدان وسنذكر وبإيجاز بعض ردود الفعل في الداخل والتي جاءت على النحو التالي:

- في نهاية 1958 بارك كريم بلقاسم خطة الرائد ايدير الأمر الذي ادى إلى حدوث بعض الانزلاقات التي تجسدت على أرض الواقع خاصة بعد رفض حمة لولو قائد الفيلق السادس في القاعدة الشرقية، تطبيق الأوامر رغم المحاولات المتكررة والرسائل العديدة لإقناعه للعدول عن الأمر عن طريق عبد الرحمان بن سالم والطاهر الزبيري لينجح الشاذلي في اقناعه بالعودة إلى النظام[91].

- قاد النقيب علي حنبلي الذي كان تحت قيادة عبد الله بلهوشات تمردا بعد اتهامه للحكومة المؤقتة بالتهميش والاهمال، مما دفعه إلى الاعتكاف رفقة 600 مجاهد في جبل سيدي أحمد على الحدود الجزائرية التونسية[92]، لينتهي به الأمر في الأخير ، وبعد الحصار و المواجهة مع جنود جيش التحرير تحت قيادة امحمدي السعيد إلى تشتيت عناصره، ليفر إلى قوات الاستعمار رفقة بعض الجنود بتاريخ 21 مارس 1959[93]، لتروج بذلك وسائل الاعلام الفرنسية للحادثة وتستغلها أبشع استغلال حيث قيل بأنه وراء الهجومات على مراكز جيش التحرير في غار ديماو، فكانت وحدات الجيش الفرنسي تطوق به في الأسواق والمدن لإقناع السكان بالعدول عن محاربة فرنسا[94]، لكن علي حنبلي تفطن للأمر، وأراد العودة والتوبة رفقة بعض الحركى الذين أبلغوا فرنسا بالأمر، فصفي في الليلة التي قرر فيها الهروب والالتحاق بالثورة مرة ثانية[95].

- قاد جيلالي عثمان سنة 1959 معارضة، أين اعتكف حوالي 1000 مجاهد أغلبهم من الولاية الأولى بجبل الشعانبي معبرين عن سخطهم وتذمرهم من الحكومة المؤقتة وقادتها بعد معاقبة محمد العموري وأحمد نواورة، وأيضا نقص التموين بالسلاح للجهة[96]، ورغم تدخل اللجنة المكونة من امحمدي السعيد، والحاج لخضر وعبد الزاق بوحارة للعدول عن القرار، الا أنهم رفضوا ذلك إلى غاية تأسيس هيئة الأركان التي اعادت الأمور إلى طبيعتها في الجهة بحيث تم تكليف بوحارة بتدريب ودمج الجنود والرجوع بهم للداخل لمواصلة الكفاح بعد أن تم تعيين النقيب محمد زرقيني الذي خلفه محمد بوتلة فيما بعد، وفشل الرائد عز الدين في مهمته على الرغم من زيارة كريم وبن طوبال للمخيم وبقائهم فيه مدة ثلاثة أشهر[97].

- استغلت السلطات التونسية حالة الفراغ والفوضى التي عاشتها المناطق الشرقية لحدودها، فاستحوذت على الكثير من الأرشيف السري التابع لمركز التنصت في مدينة الكاف[98]، كما تعرض الجزائريون من المجاهدين والمدنيين إلى مضايقات متعددة، فتم ايقاف وتجريد عن السلاح لما يقل عن 1000 مجاهد وزج الكثير من المدنيين في سجن الدندان[99].

10- ردود الفعل الخارجية:

10-1- في تونس:

تمثلت بعض ردود الفعل فيما يلي:

- ظهور نوع من السيطرة المعنوية من الجانب التونسي على بعض مسؤولي الحكومة المؤقتة ومنهم كريم بلقاسم الذي أصبح لا يرفض أي أمر للرئيس التونسي لحبيب بورقيبة الذي استغل الموقف لصالحه[100].

- ان السيطرة التونسية جسدتها تصريحات فرحات عباس بتاريخ 6 ماي 1959، حيث أن الرئيس التونسي وبعد استقباله لبعض وزراء الحكومة المؤقتة، أبدى استياءا شديدا حيث وصل به الأمر إلى حد رفض الشكر والعرفان من الطرف الجزائري عن كل ما قدمته تونس من دعم للثورة مبررا غضبه بأن تونس لم تعد تطيق ذرعا لبعض التصرفات غير المسؤولة التي تقع فوق أراضيه مضيفا بأن تونس قدمت واكتفت بما يجب عليه من دعم للجزائر[101]، منذ انطلاق الثورة بحيث كانت الأراضي التونسية مركزا لجيش الحدود الذي مارس فيما بعد نوعا من الضغط على التونسيين من أجل الدعم[102]، بل ووصل بهم الأمر إلى حد استخدام القوة للحصول على ذلك الدعم وكذلك اطلاق الرصاص على الحرس التونسي[103].

ومن خلال هذه التصريحات يبدو أن تصرفات الرئيس التونسي مردها احتمالين لا ثالث لهما وهما:

- الضغط الفرنسي المتزايد خدمة لأغراض الاستعمار الدنيئة من أجل عزل الثورة الجزائرية داخليا عن شقيقتها تونس وليبيا[104].

- الانتقام من الجزائريين المتهمين بتأييدهم جمال عبد الناصر الخصم اللدود للحبيب بورقيبة المتهم بدوره من الجانب المصري بميولاته الغربية[105].

أما الطرف الجزائري المتمثل في الحكومة المؤقتة ونتيجة لتزايد الضغوطات فقد قرر اقتراح ما يلي:

-اما استرجاع الأسلحة بالقوة في عمليات منظمة لجيش التحرير الوطني، وهو طرح توصل اليه كريم بلقاسم وفرحات عباس[106].

- أو الاستغناء عن تونس في مجال الدعم وايجاد بدائل أخرى متمثلة في المعسكر الاشتراكي من أجل خلق ظروف مواتية لقلب المعادلة لصالح الثورة، التي أصبح الحبيب بورقيبة يتدخل في شأنها[107].

10-2- في مصر:

تمثل رد الفعل الرسمي المصري بعد حادثة القبض على العموري ومن معه بعد التقرير الذي اطلع عليه جمال عبد الناصر بتاريخ 01 ديسمبر 1958، والمرفوع اليه من طرف فتحي الذيب والذي دعى إلى ضرورة تحييد القاهرة في الصراع الداخلي للثورة مع انتهاز أي فرصة لمصارحة الحكومة المؤقتة وموقفها السلبي من اتهامات الحبيب بورقيبة بإثارة الفتنة بين المسؤولين الجزائيين، ومعرفة نواياهم المستقبلية[108].

أما الطرف الجزائري ورغم الدعم المصري لها، الا أن ذلك لم يمنعه من ابداء استياءه تجاه وقوف القاهرة وراء العملية التي قادها محمد العموري ضدها، حيث كان أول رد فعلي للحكومة المؤقتة هو نقل مقرها من القاهرة إلى تونس، والاكتفاء بمكتبها المركزي لوزارة الشؤون الخارجية[109].

سعى جمال عبد الناصر لتهدئة الوضع بعد نفيه ضلوع فتحي الذ يب في العملية، مكتفيا بتغيير هذا الأخير بالسيد كمال رفعت للتعامل مع الجزائريين مستقبلا[110]، مع ابداء جمال عبد الناصر لنوع من التحفظ والعتاب بشأن المبادرة التي أطلقها شارل ديغول والمعروفة باسم "تقرير المصير" حيث لام الرئيس المصري الوفد الجزائري بسبب تأخره في الاستشارة، أي قبل ساعة واحدة من اذاعة بيان الحكومة المؤقتة، عكس الحبيب بورقيبة الذي أرسل له البيان قبل 24 ساعة، ورغم ذلك فقد أكد جمال عبد الناصر على دعمه اللامتناهي والمتواصل للثورة الجزائرية[111].

خاتمة:

عالجت المحاكم العسكرية للثورة الجزائرية العديد من القضايا الخطيرة التي شكلت خطرا وتهديدا على أمن الثورة ، لعل أهمها مؤامرة العقداء والتي لم تأخذ حقها من الكتابات

التاريخية على الرغم من أنها قضية عادية تحدث في كل الثورات في العالم نتيجة سوء التقدير تارة وبدعم خارجي تارة أخرى، وبالتالي فان ما أقدم عليه محمد العموري بناء على حيثيات القضية التي نظر فيها القضاء العسكري للثورة يعتبر جرما يعاقب عليه القانون .

لكن هل فعلا أن محمد العموري ومن معه أذنبوا وهل أن الاعدام هو الجزاء الأوفى لهؤلاء؟.

أكد فتحي الذيب، وصرح محمد العموري بأن بعض العناصر داخل الحكومة المؤقتة كانت في تواصل معه، وهي نفس الأسماء التي عجلت بمحاكمته واعدامه، لكي لا يكتشف أمرها، وبالتالي فانه وبناء على التصاريح والتقارير فان هناك صراع أجنحة وقع فيه محمد العموري نتيجة سوء تقديره للأمور ليجد نفسه بين عشية وضحاها متهما في قضية حوكم من أجلها وعوقب بالإعدام.

كثير من الأسئلة لم تجد اجابات مقنعة لها نظرا لشح وندرة المادة العلمية من جهة، ولأن بعض من كانوا شاهدين على الحدث اكتفوا بسرد بعض الوقائع دون الغوص في التفاصيل،من جهة أخرى مما صعب من مهمة الحكم على القضية.

ان الاختلاف الايديولوجي والتسرع والطموح، كلها ظروف استغلتها بعض الأطراف الخارجية لتصفية حساباتها مع قيادة الحكومة المؤقتة الجزائرية.

ان الشيء الجميل في القضية هو تلك المصالحة التاريخية والقرار الجيد الذي اتخذه الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد سنة 1984 بإعادة دفن رفات كل المجاهدين، ومن بينهم العموري في مربع الشهداء بمقبرة العالية، اعترافا لما قدمه هؤلاء للثورة التحريرية، وتخليدا لذكراهم الطيبة.

الهوامش:

[1]- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والاداري للثورة 51954-1962-، ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص305.

[2]- تتكون من خمسة أعضاء يختارون من أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية الموجودين داخل الجزائر، انظر، حفظ الله بوبكر، نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 51954-1958-، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص64.

[3]- ولد بتاريخ 14 جوان 1920، بعين القصر ولاية باتنة، ابن أحمد بن فرحات وحيزية بنت صحراوي، امتهنت أسرته الفلاحة والتجارة، توفي والده وهو صغير السن، زاول الدراسة في عين ياقوت، وانخرط في صفوف حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية قبل الثورة التي انظم اليها سنة 1955، كان من مؤيدي مؤتمر الصومام، وعضوا في المجلس الوطني للثورة بعد مؤتمر القاهرة وقائدا للولاية الأولى سنة 1957، للمزيد من المعلومات حول محمد المعموري أنظر: عبد المالك الصادق، المحاكمات العسكرية لبعض قيادات الثورة الجزائرية 1954-1962، محمد العموري محمد لمواشرية، أنموذجا أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2018، 2019.

[4]- صالح قوجيل، محمد العموري، مقابلة شخصية مع المجاهد قوجيل بتاريخ 24 ديسمبر 2017 بمقر مجلس الأمة الجزائر العاصمة، على الساعة 11 صباحا.

[5]- أوعمران.

[6]- مصطفى مراردة، مذكرات الرائد مصطفى مراردة ابن النوي شهادات ومواقف عن مسيرة الثورة في الولاية الأولى، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2003، ص79.

[7]- عبد الله مقلاتي، محمود الشريف قائد الولاية الأولى ووزير التسليح ابان الثورة التحريرية، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2013، ص35.

[8]- المرجع نفسه، ص36.

[9]- ولد سنة 1915 بالشريعة ولاية تبسة، التحق بالأكاديمية العسكرية الفرنسية وتحصل على رتبة ملازم، انظم للثورة في جوان 1955، وعين بعد مؤتمر الصومام قائدا للولاية الأولى توفي سنة 1987، للمزيد انظر: محمد علوي،مرجع سابق ص45.

[10]- مولود بتاريخ 1923، فر من التجنيد الاجباري الفرنسي سنة 1956 أين حكم عليه بعشرين سنة سجنا نافذة، كان عضوا من أعضاء المجلس الوطني للثورة سنة 1957، اعتقل سنة 1958 في مؤامرة العقداء، وحكم عليه بالسجن ليفرج عليه سنة 1960 ملتحقا بالحدود المالية لدعم نشاط جيش التحرير هناك توفي في 16-09-2003، انظر: الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة 1954-1962، دار الأمة، الجزائر 2014، ص265.

[11]- ولد بغسيرة، باتنة سنة 1920 ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري تحت مسؤولية مصطفى بن بولعيد، لهاجر سنة 1953 الى فرنسا وبقي عدة أشهر هناك، عين بعد اندلاع الثورة رئيس فوج مكلف بالعمليات في مدينة أريس احتج سنة 1958 على تصرفات كريم بلقاسم وبن طوبال بعد معاقبتهم لمحمد العموري حيث انظم اليه فيما بعد كأحد أفراد المؤامرة ، حكم عليه بالإعدام ونفذ فيه في 17-03-

1959،انظر: الرائد محمد الصغير هلايلي،مذكرات، شاهد على الثورة في الأوراس، دار القدس العربي، وهران الجزائر، 2013، ص287.

[12]- مصطفى مراردة، مصدر سابق، ص80.

[13]- صالح قوجيل، مصدر سابق.

[14]- محمد زروال،اشكالية القيادة في الثورة الجزائرية-الولاية الأولى أنموذجا-،منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،دون سنة نشر ص370.

[15]-من مواليد 20 جوان 1920 ، بتيزي وزو،انخرط في صفوف حزب الشعب وأصبح عضوا في المنظمة الخاصة حيث ألقي القبض عليه وسجن لمدة 06 سنوات، التحق بالثورة بعد خروجه سنة 1955 أشرف على اصدار الأعداد الأولى من جريدة المجاهد، توفي يوم 1957/12/26 بالمغرب، للمزيد انظر: خالفة معمري، عبان رمضان تعريب، زينب زخروفة، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص37.

[16]- الاسم الثوري سي عبد الله ولد سنة 1923 بميلة وسط أسرة فقيرة، التحق بالثورة، وتولى قيادة الولاية الثانية بعد استشهاد زيغود يوسف، توفي في 21 أوت 2010، للمزيد، انظر: محمد علوي، مرجع سابق، ص76.

[17]- ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية (1954-1962)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2015، ص40.

[18]- ولد في 14 ديسمبر 1922 ببلدية ايت يحيى بذراع الميزان ولاية تيزي وزو، تربى في اسرة ميسورة الحال، درس المرحلة الابتدائية بالعاصمة بالعربية والفرنسية، كان عضوا فعالا في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية غداة تسريحه من الخدمة العسكرية، كما كان ضمن مجموعة الستة التاريخية التي أعدت للثورة، اغتيل في فرانكفورت بألمانيا بتاريخ 1970/10/18، للمزيد انظر: محمد علوي، مرجع سابق، ص9.

[19]- ابراهيم لونيسي، مرجع سابق ص41..

[20]- عابد الصالح: عبان رمضان والطموح القاتل لقيادة الثورة (1955-1957)، مقال منشور في مجلة كان التاريخية، عدد 27، السنة الثامنة، دون بلد نشر، 2015، ص91.

[21]- رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكرين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص21.

[22]- سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، ترجمة محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص97.

[23]- الاسم الثوري سي مبروك ولد سنة 1926 بميلة، تحصل على الشهادة الابتدائية سنة 1944، التحق بالثورة مباشرة وعين نائبا للعربي بن مهيدي في المنطقة الخامسة وقائدا لها سنة 1956، قام بإنشاء أول مدرسة للإشارة العسكرية، توفي بباريس في 31 ديسمبر 1980، للمزيد انظر، محمد علوي، مرجع سابق، ص154.

[24]- رابح لونيسي، الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي الجزائري، مقال في مجلة انسانيات عدد 26/25، جويلية ديسمبر، الجزائر 2004، ص28.

[25]- حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2001، ص157.

[26]- Mohamed Harbi ; Gilbert Meynier ; le FLN ducuments et histoire (1954-1962), Casabah édition, Algérie 2004, page 514.

[27]- تشكلت شهر أفريل 1958 من الأعضاء الاتية أسماؤهم: كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال، أوعمران، بن مهدي، للمزيد: انظر، صالح فركوس، تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين(814 ق م-1962)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص512.

[28]- سليم سايح، العقيد محمد عموري (1929-1959)، مسار ومصير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية قسنطينة، الجزائر، 2010، 2011، ص93.

[29]- ساهم الطموح والخبرة العسكرية التي اكتسبها بوقلاز من سنوات خدمته في القوة البحيرة الفرنسية وكثرة تنقلاته بين مختلف دول العالم من توسيع دائرة أفقه العسكري والسياسي بعد انضمامه إلى الثورة، كما كان لعلاقته بالقادة التونسيين وانخراط في الحزب الدستوري التونسي قبل الثورة أن فتح له باب تونس على مصراعيه من أجل دعم الثورة، للمزيد أنظر: الطاهر جبلي، مؤتمر الصومام والقاعدة الشرقية، مقال في مجلة المصادر عدد 9، الجزائر، 2004، ص210.

[30]- الشاذلي بن جديد، (مذكرات)، الجزء الأول 1929، 1979، دار القصبة للنشر، الجزائر 2011، ص119.

[31]- Abbas Ferhat; Autopsie d'une guerre, L'aurore édition Garnier, Paris 1981, p328.

[32]- محمد زروال، مرجع سابق ص375.

[33]-ولد سي ناصر في سنة 1912 بقرية ايت فراح بتيزي وزو حفظ القران في صغره، التحق بالثورة سنة 1955، شارك في اجتماع العقداء العشر لسنة 1959، توفي في 06 ديسمبر 1994، للمزيد، انظر: محمد علوي، مرجع سابق، ص94.

[34]- مصطفى هشماوي، تحديات مؤتمر وادي الصومام، مقال في مجلة أول نوفمبر، عدد 164، المنظمة الوطنية للمجاهدين الجزائر، دون سنة نشر، ص29.

[35]- اسمه الحقيقي محمد بوخروبة، ولد يوم 23 أوت 1932 بهيلوبوليس ولاية قالمة، تعلم القران ودرس في المدرسة الفرنسية في المرحلة الابتدائية، انخرط في صفوف حزب الشعب، وزوال دراسته في جامع الزيتونة بتونس، والأزهر بالقاهرة، التحق سنة 1955 بالثورة في القطاع الوهراني، تقلد عدة مسؤوليات عسكرية من أهمها قيادة هيئة الأركان سنة 1960 قبل الاستقلال، ورئيسا للجزائر بعد الاستقلال، توفي في 27 ديسمبر 1978، للمزيد انظر: مسعود خير الدين، هواري بومدين والروح الثورية والفكر المنتقد، دار التقريب للطباعة والنشر، الجزائر 2001، ص18، 38.

[36]- عثماني مسعود، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2017، ص488.

[37]- محمد عباس، ثوار عظماء، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص227.

[38]- عمار بن عودة، مقابلة شخصية مع المجاهد عمار بن عودة بمدينة عنابة بتاريخ 31 جانفي 2017، على الساعة 10 صباحا.

[39]- المصدر نفسه.

[40]- محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والوقائع ، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1983، ص181.

[41]- مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص30.

[42]- ولد سنة 1927 في قرية الناظور ولاية قالمة، التحق بالثورة بعد معركة البطيحة مارس 1956م بعد أن كان ينشط في صفوف الجيش الفرنسي، تولى قيادة القاعدة الشرقية بعد انضمام عمارة العسكري إلى لجنة العمليات العسكرية، للمزيد أنظر: عبد المالك الصادق، مرجع سابق، ص ص290-291.

[43]- محمد زروال، مرجع سابق، ص384.

[44]- المرجع نفسه، ص377.

[45]- عمار جرمان، من حقائق جهادنا، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص147.

[46]- محمد عجرود، أسرار حرب الحدود 1957-1958، منشورات الشهاب، الجزائر، 2014، ص52، 53.

[47]- المرجع نفسه ص103.

[48]- الطاهر سعيداني، مذكرات، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض ، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2001، ص210.

[49]- المصدر نفسه، ص210.

[50]- محمد حربي، مؤامرة العموري، مجلة نقد للدراسات والنقد الاجتماعي، التاريخ والسياسة، شركة النشر والتنشيط العلمي والثقافي، ع14، 15، الجزائر، 2001، ص16.

[51]- عمار بن عودة، مصدر سابق.

[52]- محمد حربي، مؤامرة العموري، مرجع سابق، ص17.

[53]- ح، ع، بن بلة كان يرغب في ابقاء تبعية الثورة للمخابرات المصرية، مقال في جريدة الخبر اليومي، 13 نوفمبر 2012، الجزائر، ص19.

[54]- الشاذلي بن جديد، مذكرات، الجزء الأول 1929-1979، دار القصبة للنشر،الجزائر 2011، ص123.

[55]-شارك إلى جانب علي خوجة في كل معارك الولاية الرابعة، ودخل بعد ذلك في خلاف مع قائده سليمان دهيليس الذي همشه وأرسله إلى الجبهة الليبية تحت قيادة مولود ايدير، حيث دخل في صراع معه بعد ما

ساوره شك في عدم رغبة هذا الأخير مقاومة الاستعمار، التحق بالقاهرة بعد أن أفلت من قبضة رجال بوصوف، للمزيد، انظر، محمد حربي، مؤامرة العقداء، مرجع سابق، ص18.

[56]- الطاهر سعيداني، مصدر سابق، ص194.

[57]- محمد زروال، مرجع سابق، ص388.

[58]- فتحي الذيب، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص406.

[59]- عمار بن عودة، مصدر سابق.

[60]- محمد عباس، كفاح الدم والقلم، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2015، ص210.

[61]- الوردي قتال، مقابلة شخصية بمنزله في مدينة تبسة بتاريخ 26 ديسمبر 2017 على الساعة 13 زوالا.

[62]- رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع.....، مرجع سابق، ص30.

[63]- Zoubir khelaifia; Ammar guaram brise le silence, le complot des colonels , journale « Mimoria » Publié le 18/05/2017 Alger, page 13.

[64]- محمد زروال: مرجع سابق، ص395.

[65]- الطاهر سعيداني، مصدر سابق، ص197.

[66]- محمد حربي، مؤامرة العقداء، مرجع سابق، ص19.

[67]- المرجع نفسه، ص23.

[68]- محمد زروال، مرجع سابق، ص392.

[69]- المرجع نفسه، ص392.

[70]- الطاهر الزبيري، مذكرات اخر قادة الأوراس التاريخيين (1926-1929) منشوراتANEP الجزائر، 2008، ص202.

[71]- فر مصطفى لكحل بعد أن قيد حارسين تونسيين، ثم اختفى مدة عشرة أيام، وسلم نفسه للقيادة فيما بعد، كما تم أسر 28 رجلا ، في حين أطلق سراح السعيد عبيد لأنه صغير السن، للمزيد، انظر:محمد زروال مرجع سابق، ص396-397.

[72]- الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص203.

[73]- عمار جرمان، مصدر سابق، ص124.

[74]- علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011، ص209.

[75]- صالح قوجيل، مصدر سابق.

[76]- المصدر نفسه

[77]- محمد حربي، مؤامرة العقداء، مرجع سابق، ص19.

[78]- الشاذلي بن جديد، مصدر سابق، ص124.

[79]- صالح قوجيل، مصدر سابق.

[80]- المصدر نفسه.

[81]- محمدحربي، مؤامرة العموري، مرجع سابق، ص2.

[82]- بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية معالمها الأساسية ، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر 2012،ص 415.

[83]- محمد حربي، مؤامرة العموري، مرجع سابق، ص21.

[84]- في مذكراته يؤكد الطاهر الزبيري بأن محمد العموري هو من طلب توكيله، وقد تم ابلاغه عن طريق كريم بلقاسم، ففي الوقت الذي تسائل فيه الزبيري عن الطريقة التي سيدافع بها عن مجموعة يعتبرها متمردة، طمأنه كريم بلقاسم بأن الأمر لا يدعوا للقلق، للمزيد، انظر: الطاهر الزبيري مصدر سابق ص203.

[85]- المصدر نفسه، ص205.

[86]- Mohamed Harbi, Gilbert Meynier ; Op cit, page 511

[87]- جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص151.

[88]-عبد السلام فيلالي، الجزائر الدولة والمجتمع، ط1، دار الوسام للنشر والتوزيع، الجزائر 2013، ص375.

[89]- محمد زروال، مرجع سابق، ص405.

[90]- عثماني مسعود، مرجع سابق، ص507.

[91]- الشاذلي بن جديد، مصدر سابق، ص129.

[92]- بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص461.

[93]- عثماني مسعود، مرجع سابق، ص531.

[94]- الشاذلي بن جديد، مصدر سابق، ص134.

[95]- الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص210.

[96]- بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص462.

[97]- المرجع نفسه، ص463.

[98]- محمد زروال، مرجع سابق، ص406.

[99]- المرجع نفسه، ص408.

[100]- نفسه، ص407.

[101]- فرحات عباس، تشريح حرب، تر، أحمد منور، دار المسلك الجزائر، 2010، ص346.

[102]- حفظ الله بوبكر، التموين والتسليح ابان ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)، دار العلم والمعرفة، الجزائر 2013، ص197.

[103]- فرحات عباس، مصدر سابق، ص347.

[104]- محمد زروال، مرجع سابق، ص410.

[105]- المرجع نفسه، ص410.

[106]-عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية دار الحكمة للنشر، الجزائر2010، ص143.

[107]- المرجع نفسه، ص144.

[108]- فتحي الذيب، مصدر سابق، ص410.

[109]- عمر بوضربة، مرجع سابق، ص150.

[110]- فتاحي الذيب، مصدر سابق، ص414.

[111]-عمر بوضربة، مرجع سابق، ص ص150-151.